A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.2/46/L.119
10 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 13 1991

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الثانية
البند ٨١ من جدول الأعمال

أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة ، السيد بوزرغمير زياران (جمهورية ايران الاسلامية) بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/46/L.38

أزمة الديون الخارجية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا[(١)] ،

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الاول .

وإذ تحيط علما بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٦ (د - ٣٨) المؤرخ ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١[٢] ،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في إطار التطورات الأخيرة في استراتيجية الديون الدولية المتطورة ، التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون كعنصر رئيسي ،

وإذ ترحب أيضا بالإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا لتخفيض أو إلغاء الديون الثنائية الرسمية التي تدين بها أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل لدعم جهودها في سبيل التكيف تحقيقا لاستقرار اقتصاداتها ،

وإذ تشدد على الحاجة الى الاتفاق على الإسراع بتنفيذ المبادرات والتدابير القريبة العهد ، عملا على تخفيض جملة الديون الخارجية وتخفيض خدمة الديون وتخفيف عبء الديون ،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما يستهدف صياغة وتنفيذ مقترحات مبتكرة جريئة لمعالجة مشاكل الديون ، من جهود متواصلة من قبيل المبادرات المتخذة بموجب أحكام تورونتو ، وأحكام ترينيداد وتوباغو ، ومبادرة هولندا ، والمبادرة الفرنسية ، وأحكام هيوستن ، ومبادرة المشروع المخصص للامريكتين ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضا التوصيات الواردة في تقرير الممثل الشخصي للامين العام المعني بالديون[٣] ،

وإذ تلاحظ كذلك المقترحات التي تقدمت بها البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ، بما فيها منظمة الوحدة الافريقية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،

وإذ تؤكد من جديد على الحاجة الى ايجاد حل مبكر دائم لمشاكل ديون البلدان النامية والى وقف انتشارها ،

---

(٢) A/46/15 (المجلد الاول) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٣) A/45/380 و Corr.1 ، المرفق .

وإذ تشدد أيضا على الحاجة الى توجيه تدفقات مالية جديدة نحو البلدان النامية المدينة فضلا عن تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وتخفيف خدمة الديون ،

وإذ تلاحظ باهتمام التنفيذ الاولي لنهج تراكم الحقوق لمعالجة مشكلة المتأخرات ، فيما يتعلق بالديون المتعددة الاطراف ،

وإذ ترحب أيضا بازدياد التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، وتقر بالحاجة الى تجنب الشرطية المزدوجة ،

وإذ تؤكد على أهمية استمرار البلدان النامية المدينة في بذل وتكثيف جهودها في إطار برامجها الهادفة الى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي ،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عبء الديون وخدمة الديون يشكلان في بلدان نامية كثيرة عقبة كأداء تحول دون التعجيل بالنمو والتنمية والقضاء على الفقر بالرغم مما لدى هذه البلدان من برامج تستهدف الاستقرار والتكيف الهيكلي وكثيرا ما تكون مضنية ،

١ - تحث الدول الاعضاء والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف على العمل ، في حدود امتيازاتها ، على التوصل الى حل مبكر لازمة الديون الخارجية يستهدف النمو والتنمية ، وتحثها في هذا المقام على تكثيف جهودها من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣١٤/٤٥ تنفيذا كاملا ؛

٢ - تلاحظ مع الاهتمام التدابير التي اتخذها فعلا المجتمع الدولي ، وتوافق على أن هناك حاجة الى مواصلة الجهود ، من خلال استراتيجية الديون الخارجية المتطورة ، على الاجلين القصير والطويل كلاهما ، من أجل بلوغ حل مبكر دائم لمشاكل الديون الخارجية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للامين العام نظرا لجهوده المتواصلة الرامية الى تعزيز التفاهم وتحسين العلاقة بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، بغية الإسهام في إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ؛

٤ - تشدد على أهمية قيام البلدان النامية المدينة بمواصلة وتكثيف جهودها المبذولة في إطار برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات ، وتخفيض التضخم ، وتحسين الكفاءة ، آخذة في الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها كل منها وحالة الضعف التي تعاني منها الطبقات الاشد فقرا من سكانها ؛

٥ - تسلم بحاجة البلدان النامية المدينة الى بيئة اقتصادية دولية داعمة ، بما في ذلك تحسين معدلات التبادل التجاري ، وأسعار السلع الاساسية ، وفرص الوصول الى الاسواق ، والممارسات التجارية ، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة الملحة الى الخروج بنتيجة متوازنة طيبة من جولة مفاوضات أوروغواي التجارية تفضي الى تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها ، بما يعود بالنفع على جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ؛

٦ - تشدد على ضرورة توفير تدفقات مالية جديدة للبلدان النامية المدينة ، فضلا عن تدابير تخفيف عبء الدين التي تشمل تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون ، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدات المالية بشروط تساهلية ، حسب الاقتضاء ، وذلك لدعم قيام البلدان النامية بتنفيذ برامجها الرامية الى تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي ، بما يمكّنها من الخلاص من وطأة الديون ويساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ؛

٧ - تحث البلدان الدائنة والمصارف الخاصة ، وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الاطراف على النظر ، في حدود امتيازاتها ، في تقديم دعم مالي جديد ملائم للبلدان النامية ، ولاسيما للبلدان ذات الدخول المنخفضة التي ترزح تحت عبء الديون الثقيلة وما برحت تدفع ما يترتب عليها لخدمة الديون وتفي بالتزاماتها الدولية متحملة لتكاليف كبيرة ؛

٨ - تشدد أيضا على الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير اضافية لتخفيف عبء الديون ، بما في ذلك إلغاء أو تخفيض الديون وخدمة الديون ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ، فضلا عن إلغاء أو تخفيض الديون الثنائية الرسمية الاخرى وخدمتها ، لاسيما ديون البلدان ذات الدخول المنخفضة ، وترحب في هذا الصدد بالنداء الذي وجهه اجتماع قمة الدول الصناعية الكبيرة السبع من أجل اتخاذ تدابير اضافية لتخفيف عبء الديون لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية ، تتجاوز الى حد كبير أحكام تورونتو ،

٩ - تشدد أيضا على الحاجة الى اتخاذ إجراء على وجه أكثر استعجالا إزاء الديون التجارية الواقعة على كاهل البلدان النامية ، وذلك من خلال زيادة الجهود الرامية الى تحسين فرص التمتع بالتسهيلات والترتيبات القائمة ، والتوسع في استخدامها ، وتشجع على مواصلة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة ، والتوسع في تطبيقها ، حسب الاقتضاء ، وهي التدابير التي من قبيل التنازل عن الديون مقابل أصول رأسمالية ، والتنازل عن الديون مقابل حماية الطبيعة ، والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية ، باعتبارها إسهامات في معالجة مشاكل الديون الخارجية لجميع البلدان النامية المدينة المعنية ؛

١٠ - تحيط علما أيضا بحالات الإعفاء من الديون وتخفيف الديون على نطاق واسع التي وافق عليها نادي باريس لصالح بلدين متوسطي الدخل ؛

١١ - تشدد أيضا على الحاجة الى مواصلة النظر ، في المحفل الملائم ، في التدابير المناسبة لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان المدينة ذات الدخول المنخفضة والبلدان ذات الدخول المتوسطة الدنيا ؛

١٢ - تقر بالحاجة الى أن تواصل المؤسسة المالية المتعددة الأطراف ، في حدود امتيازاتها ، استكشاف التدابير الفعالة التي يقتضيها الأمر لمعالجة الديون التي تدين بها البلدان النامية لهذه المؤسسات ؛

١٣ - تقر أيضا بالحاجة الملحة الى مواصلة توفير شبكة أمان اجتماعي للفئات الضعيفة الأشد تضررا من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان المدينة ، ولاسيما الفئات ذات الدخول المنخفضة ، ضمانا للاستقرار الاجتماعي والسياسي ؛

١٤ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -